الاستشهاد بالحديث في النحو العربي

إعداد

ندا رضا إبرهيم الدسوقي عودة

باحثة ماجستير في اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب

جامعة كفر الشيخ

إصدار يوليو لسنة 2023م

شعبة النشر والخدمات المعلوماتية

مقدمة:

اتسعت دائرة الخلاف واختلفت مذاهب النحاة حول الاستشهاد بالحديث الشريف وكانت لهم أسبابهم التي دعتهم للخلاف حول الاستشهاد به على الرغم من أنه يحتل المرتبة الثانية من مراتب الاستشهاد بعد القرآن الكريم إلا أن كثيرا من النحاة لم يعتمدوا عليه في التقعيد وها نحن نجد سيبويه لم يحتج في كتابه الضخم إلا بأحاديث معدودة ، كما أنه مع احتجاجه به لا يصرح بأن هذا حديث للرسول – صلى الله عليه وسلم، جاء بعده نحاة احتجوا بما ورد عنده من أحاديث أضافوا عليها حسب ما تطلبته قواعدهم، فأخذ اللاحق عن السابق بما يخدم مذهبه.

والحديث المحتج به المراد به قول الرسول صلى الله عليه وسلم وأقوال صحابته الكرام التي تحكي فعلا من أفعاله، أو حالا من أحواله، أو ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين ، ثم أقوال التابعين من طرق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي، أو قاعدة نحوية.

وتناولت الباحثة في البحث الحالي موقف القدماء من الاستشهاد بالحديث، وكذلك موقف المحدثين بالاستشهاد بالحديث، وكذلك نعرض لأهم النحاة الذين استشهدوا بالحديث ثم نختم البحث بنماذج تطبيقية.

أولا: موقف القدماء من الاستشهاد بالحديث:

تكاد معظم المصنفات والأبحاث التي تناولت الاستشهاد بالحديث أن تذهب إلى ثلاث مذاهب، انقسم حولها النحاة إلى فئات، ويمكن إجمالها في الآتي[1]:

الفئة الأولى: المانعون :

يمثل هذا المذهب وأبرز القائلين به ابن الضائع وأبو حيان، وقد عللا انصرافهما عنه ومنعهما الاستشهاد به بحجج ثلاث :

الأولى: أن النحاة المتقدمين لم يحتجوا به مطلقا، وتابعهم المتأخرون في ذلك.

الثانية: جواز رواية الحديث بالمعنى دون اللفظ.

الثالثة : كون بعض رواة الحديث من الأعاجم ، فوقع اللحن كثيرا فيما روي عنهم.

تحدث ابن الطيب الفاسي عن موقف المانعين من الاستشهاد بقوله :"لا نعلم أحد من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداء أبو حيان في (شرح التسهيل) ، وأبو الحسن بن الضائع في (شرح الجمل) ، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي رحمه الله فأولع بنقل كلامهما ، واللهج به في كتبه ، واعتنى باستيفائه في كتابه الاقتراح في علم أصول النحو) ، واستوفاه فيما كتبه على أوائل (المغني)، ولهج به في غيرهما من كتبه .

ويمكن التعليق على موقف النحاة الأوائل بما يلي: قولهم بأن الحديث روي من قبل الأعاجم أن معظم النحاة من الأعاجم؟ ومع ذلك تجد منهم من عُدّ من المؤسسين لصرح النحو العربي ، فالعرق هنا لا ينبغي أن يكون معيا را، ثم الرواة كانوا يتحرّون ، ويضبطون الأحاديث حتى لا يزيدوا فيها أو ينقصوا منها أو يغيروا في كلماتها، وهي في ميدان التوثيق والضبط أقوى من الأشعار التي صنعت او دست أو الأشعار الحائرة التي لا تعرف لها أبا ولا جدا، على أن بعض العلماء

[1] ينظر: الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، مطبعة أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2005.

كالإمام أبي حنيفة كانوا لا يجوزون نقل الحديث إلا باللفظ دون المعنى ويشترطون الأمانة في الرَّاوي ومما يروى عن الإمام أبي حنيفة : أنه قال : (لا ينبغي للرجل أن يحدث من الأحاديث إلا بما حفظه من يوم سمعه إلى يوم يحدث به ، وعلى الرغم من رأي المدافعين عن الاستشهاد بالحديث فان ثغرة الرواية بالمعنى لا تؤهلها للوصول إلى مستوى الاستشهاد بالقرآن الكريم في باب التوثيق، ومجال القاعدة ، واستنباط الأصول اللغوية)[1].

الفئة الثانية : المتوسطون :

وقف أصحاب هذا المذهب موقفا وسطا بين المانعين والمجيزين ، وعلى رأسهم الشاطبي الذي أجاز الاحتجاج بالحديث متى ما أعتنى بنقل الفاظه. فقد أنكر على النحاة استشهادهم بكلام أجلاف العرب وتركهم الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة ، بقوله "لم نجد أحدا من النحويين يستشهد بحديث رسول الله وهم يستشهدون بكلام اجلاف العرب، وسفهائهم، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها, ويقول محمد عيد عن هذا المذهب انه اتجاه يفرق بين الأحاديث المروية التي يعتقد أنها من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم والأحاديث التي يُحتمل تغير ألفاظها ، والنوع الأول يتمثل في الأحاديث القصيرة التي أعتني بالفاظها . وهذا يحتج به للثقة بنقل نصه عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، أما النوع الثاني يتمثل في الأحاديث الطويلة التي قد يصعب حفظها والأحاديث ذات الألفاظ الغريبة التي يعسر حفظها بنصها ، ولذلك لا يحتج به ؛ لأنه منقول بالمعنى[2].

---

[1] ينظر: الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق، ط1 ، 1981.

[2] ينظر: الخطيب، محمد عجاج، أصول الحديث علومه ومصطلحاته، دار ابن حزم، بيروت، 2018.

كذلك السيوطي وقف موقفا وسطا فها هو في كتابه (الاقتراح) في فصل الاستدلال بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم : (وأما كلامه صلى الله عليه وسلم – فيستدل به بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى ، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم.... (. وهو بهذا يقف مع من يتشدد في الاستشهاد بالحديث وضيّق الاستنباط منه، كما أنه أشار بمذهبه نحو الاستشهاد بالحديث عندما احتج بقول صاحب (ثمار الصناعة (الذي قال : (النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب (قصره عليهما ولم يذكر الحديث وهذا تأييدا منه لإقصاء الحديث عن التقعيد كما أبد المانعين باستنكاره استشهاد ابن مالك على أكلوني البراغيث ، بحديث الصحيحين يتعاقبون فيكم) وتعجب من تسمية ابن مالك لها بلغة (يتعاقبون) .". كما أيد المانعين فيما ذهبوا اليه أيضا في (همع الهوامع).

<u>الفئة الثالثة : المجيزون</u>

وهي فئة أجازت الاستشهاد به مطلقا ، ويمثل هذا المذهب ابن خروف ، وابن مالك ، ورضي الدين الاستراباذي الذي زاد على ابن مالك واستشهد بكلام الصحابة وآل البيت رضي الله عنهم وتابعهم ابن هشام الأنصاري إلا أنه فاق ابن مالك بكثرة الاستشهاد بالحديث[1].

وقد استشهد بالحديث كبار أعلام اللغة والنحو، ومنهم سيبويه، والفراء ، وأبو علي الفارسي والمبرد، وكان أكثر من استشهد بالحديث الزمخشري في كتبه ففي شرحه لفصيح ثعلب بلغ عدد الأحاديث والآثار التي استشهد بها (181) حديثا، وهذا عدد كبير إذا قورن بما في بعض كتب اللغة (93) ثم ابن خروف (94)، ثم

[1] ينظر: العثيمين، محمد بن صلاح، شروح ألفية ابن مالك، مكتبة الرشد، ط1، 2013.

جاء ابن هشام تلميذ أبي حيان ، ونقيضه في مذهبه إزاء الاستشهاد بالحديث فقد أكثر من الاستشهاد به ما وجد لذلك سبيلا.

كما استنكر أبو حيان على ابن مالك كثرة استشهاده بالحديث : "قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرنين للأحكام من لسان العرب – كابي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين – لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس . وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال : إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في اثبات القواعد الكلية. وإنما كان ذلك لأمرين : أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعني، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم ، لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها نحوما روي من قوله : (زوجتكها بما معك من القرآن ،ملكتكها بما معك، خذها بما معك .. بل لا نجزم بأنه قال بعضها اذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ ، الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرا في ما روي من الحديث لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب) وأشار ابن الطيب الفاسي في شرحه للاقتراح عن الأسباب التي اعتمدها المجيزون وكانت ردا على المانعين حددها في الآتي[1]:

إ قولهم بأن القدامى لم يستدلوا بالحديث ولا أثبتوا القواعد الكلية لا دليل فيه على أنهم يمنعون ذلك ولا يجوزونه. والقول بأن الأحاديث بأسرها ليس موثوقا بأنها

[1] ينظر: ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، مطبعة دار الكتب، بيروت، 2007.

من كلام النبي صلى الله عليه وسلم قول باطل، لأن المتواتر – وإن كان قليلا – مجزوم بأنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك ما اشتمل عليه صحيحا البخاري ومسلم إلا قليلا، مجزوم بأنه من كلامه صلى الله عليه وسلم، وما صح أنه من كلامه لا شك في كونه في إثبات القواعد كالقرآن أما القول بأن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فاحتمل نقل المعاني دون الألفاظ فالخلاف فيه مشهور، وكما أجازه قوم منعه أخرون، بل ذهب إلى المنع كثير من المحدثين والفقهاء والأصوليين وإن بعض الأئمة شدّد في الرواية بالمعنى غاية التشديد ، فمنع تقديم كلمة على كلمة أخرى ، وحرف على آخر، وذهب بعض الأئمة إلى أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق علم اللغة وإلا فلا يجوزله الرواية بالمعنى[1].

أما القول بتعدد رواية القصة الواحدة، فالرد عليه بأن ورود القصة الواحدة بالعبارات المختلفة صحيح موجود في كثير من الأحاديث ، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعيد الكلام المرتين وأكثر القصد البيان وإزالة الإبهام. وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان من عادته تكرار الكلام ثلاث مرات، وقد وضع البخاري بابا أسماء : باب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم.

كما أن القائلين بجواز الرواية بالمعنى لم يطلقوا ذلك بل اشترطوا لها شروطا منها: الأول: أن يكون الراوي عارفا بما يُحيل المعنى أو ينقصه عالما بمواقع الألفاظ الثاني: أن يقول الراوي بالمعنى بعد كمال مرويه أو كما قال ، أو نحوه مما يدل على الشك.

والصحابة وأن رووا بالمعنى فإنه لايضرنا في الأستلادل بكلامهم والاستشهاد به، لأنهم عرب فصحاء وأخر دفاعاته أن صحيح البخاري مع أنه مشتمل على سبعة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين حديثا بالمكرر ، فإن التراكيب المخالفة لظاهر

[1] ينظر: فجال، محمود، الحديث النبوي في النحو العربي، دار أضواء السلف، الرياض، 2018.

الإعراب فيه تكاد لا تبلغ اربعين ومع ذلك بسطها شراحه، وأزال النقاب عن وجوه إشكالها ابن مالك في ما كتبه على صحيح البخاري بحيث لم يعد فيها إشكال ولا غرابة. وعلى هذا تابع المحدثون القدماء ، وبقي الأمر قائما على رافض الاحتجاج بالحديث و آخر قابل له. ومن أمثلة استشهاد المجيزين نرى ابن مالك ، اتخذ قول الرسول صلى الله وسلم : " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار " شاهداً على لغة : " أكلوني البراغيث " , وهي اللغة التي تلحق الفعل ضمير تثنية أو جمع ، إذ كان الفاعل مثنى أو مجموعا . وقد عرفت هذه اللغة بذلك الاسم ؛ لأن سيبويه أول من مثل لها في كتابه ، فاختار هذا المثال ، فقال : "في قول من قال : أكلوني البراغيث ، كما قال : " ومن قال : أكلوني البراغيث ، قلت على حد قوله : مررت برجل أعورين أبواه " كان قد ضرب لهذه الظاهرة أمثلة أخرى في كتابه ، فقال : " واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشبهوا هذه بالتاء ، التي يظهرونها في: قالت فلانة ، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة ، كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة[1].

وقد حكيت هذه اللغة عن قبيلة بلحارث بن كعب كما حكاها البصريون عن قبيلة طيئ وبعض النحويين يحكونها عن قبيلة أزد شنوءة. والأصل في اللغات السامية أن يعامل الفعل فيها معاملته في لغة : " أكلوني البراغيث ". وقد بقي من هذا الأصل في العربية ، أمثلة في اللهجات المختلفة ، كما توجد منه بعض الأمثلة في القرآن الكريم، والحديث الشريف ، والأشعار ومما جاء منه في القرآن الكريم ، قوله تعالى : {وأسروا النجوى الذين ظلموا وقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم . ومما جاء في الحديث الشريف ، قوله : " يعتزلن لحيض المُصلى " وقوله : " ما

[1] ينظـر: سالم، صالح محمد، أصول النحو: دراسة في فكر الانباري، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2006.

اغبرتا قدما عبد في سبيل الله " . ومما جاء في الشعر، قول عمرو بن ملقط الطاني الجاهلي:

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فاعرضن عني بالخدود النوادر

وشاهده :رأين الغواني حيث اتصل الفعل (رأين) بضمير رفع (نون النسوة)، أسند إلى اسم ظاهر، وهذا مخالف لما جاء به الجمهور. كذلك ممن يستشهدون بالحديث بكثرة الزمخشري حتى كان يعتمد عليه أحيانا وحده دون أن يعضده بنص آخر ، وذلك عند حديثه على أفعل التفضيل حيث قال: (وقد اجتمع الوجهان في قوله صلى الله عليه وسلم : (ألا أخبركم لأحبكم إلى. وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا)[1].

وما تجدر الإشارة إليه ونحن في مجال الاستشهاد أن نشير باختصار إلى موقف مدرستي البصرة والكوفة من الاستشهاد بالحديث إذ كان الرأي السائد لدى العلماء والباحثين أن أئمة البصريين والكوفيين لم يستشهدوا بالحديث ، ولكن الواقع يقول أن الاستشهاد به وقع بنسب متفاوتة بين النحاة، وهي في حقيقة القول قليلة ، فقد سبق القول بان الواضعين الأولين لعلم النحو استشهدوا بالحديث بقلة ، ولا يستشهدون إلا بالأحاديث المتوائرة ، فمن البصريين تجد المبرد في كتابه (المقتضب وقد حكيت هذه اللغة عن قبيلة " بلحارث بن كعب، كما حكاها البصريون عن قبيلة طبي، وبعض النحويين يحكونها عن قبيلة أزد شنوءة . والأصل في اللغات لم يستشهد سوى خمس مرات . لكنه لم يشر إلى الأحاديث إلا في موضع واحد .. أي أن نحاة المذهب البصري استشهدوا في مؤلفاتهم بالحديث بقلة. أما الكوفيون فموقفهم من الاستشهاد بالحديث لا يختلف كثير، وإذا نظرنا إلى أئمتهم ، نجد الكسائي لم يستشهد بالحديث بكثرة في مؤلفاته ، وهذا ما أثبته عنه

[1] ينظر: الخطيب، محمد عجاج، أصول الحديث علومه ومصطلحاته، دار ابن حزم، بيروت، 2018.

ابن هشام ، ولكن القراء قد اعتمد على الحديث كركن أساسي في الاستشهاد ، بل قد استشهد بأقوال الصحابة ، وقد استشهد بالحديث في توجيه بعض القراءات الشاذة[1].

ثانيا: موقف المحدثين من الاستشهاد بالحديث:

وقف الباحثين المعاصرين إزاء مسألة الاستشهاد بالحديث في الدرس النحوي موقف المتمعن وذلك لدقة المسألة، فكانت نظرتهم أقرب إلى التوسط والاعتدال ومن هؤلاء (محمد الخضر حسين) فقد كتب في هذا الموضوع ويعد من أوائل من اعتنى بهذه القضية . حيث استقصى المسألة في كتب كثيرة، ليتتبع جوانبها ، إذ قال وهذا ما دعاني إلى أن أبحث هذه المسألة وبذلت جهدا في استقصاء ما كتبه فيها أهل العلم، ثم استخلصت من اختلافهم رأيا.

أما تمام حسان فيرى أن الحديث متى صح سنده ونسبته ينبغي على النحاة الاستشهاد به ، حيث قال (وأما الحديث فمع إجماع النحاة على أن النبي صلى الله عليه وسلم – أفصح العرب، وأن الحديث إذا صحت نسبته إليه ، وثبت أنه قاله بلفظه ، فلا مجال لدفعه في الاستشهاد ، ولا الاحتجاج به في التقعيد)

ولقد كثرت الآراء حول هذه القضية، وكثر جدل القدماء والمحدثين حولها، ولنا أن نقول في ختامها أن الضبط كان القصد منه الاحتراز من الفروق والخلاف بين الأحاديث المنقطع سندها، لكن هناك أحاديث لا ينبغي أن يدخل الشك في الاستشهاد بها في اللغة ، ويمكن تحديدها بالأني ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته صلى الله عليه وسلم – . كقوله : حمي الوطيين) ، وقوله (مات حتف أنفه، وقوله: (الظلم ظلمات يوم القيامة)[2].

ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها ، أو أمر بالتعبد بها ، كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

---

[1] ينظر: الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، مطبعة أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2005.

[2] ينظر: الخطيب، محمد عجاج، أصول الحديث علومه ومصطلحاته، دار ابن حزم، بيروت، 2018.

ما يروى شاهدا على أنّه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ، ومما هو ظاهران الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه.

الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت الفاظها. الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس ، وعبد الله بن جريج ، والإمام الشافعي.

ما عرف من حال رواته أنهم لا يُجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين ، والقاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وعلي بن المديني . ومهما يكن فما نلحظه أن النحاة قد تشددوا في الاستشهاد بالحديث ، رغبة منهم في الحفاظ على الفصحى ، وهذا أمر محمود لهم، ولكن الا يجدر أن تكون ضوابط وقوانين الأخذ من الحديث الشريف موازية للأخذ من كلام العرب، أي تجرى عليه مقاييس اللغة ، ويؤخذ منه ما وافق، ويترك ما خالف دون أن يستبعدوه لخوفهم من اللحن والعجمة ، أو تأثره بالفرق والطوائف التي وإن وردت فهي واقعة في زمن الاستشهاد الذي قرره النحاة. لذلك يمكننا القول، إن ظهور المبتدعة، وكثرة الوضع بالحديث ، ليس مبررا لترك الاستشهاد به وإن انقسام النحاة حول الاستشهاد بالحديث إلى ثلاث فئات، قد يكون أثرا مذهبيا أو طائفية ورواية الحديث بالمعنى لا تعنى بعده عن الفصاحة ، فالتقعيد النحوي لم يأخذ نصا بعد زمن الاستشهاد و دخول الأعاجم في الإسلام وحرصهم على حفظ النصوص الدينية، يجب أن ينظر إليه نظرة موضوعية ، فبعض أهل النحو والقراءات ليسوا عربا[1].

ثالثا: أشهر النحاة الذين استشهدوا بالحديث:

استشهد علماء اللغة بالحديث النبوي في مسائل متفرقة، ومنهم أبو عمر بن العلاء ، والخليل والكسائي .... ولا يبعد موقف النحاة عن اللغويين في الاستشهاد بالحديث ، وسنشير على سبيل المثال إلى طائفة من الأحاديث وردت في مصنفات اللغويين لبيان معاني الألفاظ ، والاستدلال على فصاحتها، وصحة استعمالها ، وأول المصادر هو : معجم العين للخليل: استشهد الخليل بقول الرسول صلى الله عليه وسلم – (إياكم وخضراء

[1] ينظر: فجال، محمود، الحديث النبوي في النحو العربي، دار أضواء السلف، الرياض، 2018.

الدمن) ، وهي المرأة الحسناء في المنبت السوء، على مادة (خضر) الصحاح للجوهري : استشهد الجوهري بقول الرسول صلى الله عليه وسلم (أنا العاقب (يعني آخر الأنبياء ، على مادة (عقب) : عاقبة كل شيء آخره.

أما النحاة فسأشير إلى اثنين من أبرزهم، ونبدأ بسيبويه ، وبعده ابن جني[1]:

سيبويه : استشهد سيبويه بالحديث في كتابه إلا أنه لم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، بل استشهد به على أنه من كلام العرب. وقد فسر ابن الضائع عدم استشهاد سيبويه بالحديث النبوي أنه قد رُوي بالمعنى، فقال: التجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على اثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن ، وصريح النقل عن العرب. كما ذهب أبو حيان الأندلسي إلى عدم استشهاد سيبويه بالحديث النبوي وذلك في سياق إنكاره مذهب ابن مالك الذي أجاز الاستشهاد بالحديث قائلا :" على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب ... وسيبويه من أئمة البصريين .... لم يفعلوا ذلك. كما اهتم الباحثون بهذه المسألة ومنهم الدكتورة خديجة الحديثي التي أشارت إلى قلة استشهاد سيبويه بالحديث النبوي بقولها "أما ا سيبويه فقد أورد عدة أحاديث في أثناء كلامه على بعض الموضوعات النحوية لتبيين بعض الأوجه الإعرابية فيها لكن لم يوضح أنها من الأحاديث إنما أدرجها مع أمثلة الكتاب فيقول : " ومثل ذلك أو "ومن العرب من يرفع فيقول.

ويرى محمد عيد أن عدم استشهاد سيبويه الحديث في كتابه قد استن طريقة وتبعه من جاء بعده : فكتاب سيبويه مثلا لا يوجد فيه غير حديث واحد فقط ورد على سبيل التوكيد لغيره من النصوص لا الاحتجاج". ثُم أضاف "وبالمثل توجد هذه الظاهرة في مؤلفات النحو التي اتبعت سيبويه وطريقته ، فكأنما كان المسلك الأول الذي سلكه شيخ النحاة قانونا مطردا فنفذه من بعده من غير مناقشة ولا نظر". وقد ذكر عبد السلام هارون محقق الكتاب أن الأحاديث الواردة في كتاب سيبويه سبعة أحاديث " . بلغت عند الدكتور علي النجدي خمسة أحاديث[2].

ومن الأحاديث التي ضمها الكتاب ، ما ورد في عمل اسم التفضيل و رفعها اسما بارزا قوله صلى الله عليه وسلم : (ما من أيام أحب إلى الله عز وجل فيها الصوم منه

[1] ينظر: العثيمين، محمد بن صلاح، شروح ألفية ابن مالك، مكتبة الرشد، ط1، 2013.

[2] ينظر: الخطيب، محمد عجاج، أصول الحديث علومه ومصطلحاته، دار ابن حزم، بيروت، 2018.

في عشر ذي الحجة) . قال سيبويه في باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا: (.....ومثل ذلك ما من أيام أحب إلى الله عز وجل فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة. وإن شنت قلت ما رأيت أحداً أحسن في عينه الكحل منه، وما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه، وما من أيام أحب إلى الله فيها الصومُ من عشر ذي الحجة؛ فإنما المعنى الأول، إلا أن الهاء هنا الاسم الأول، ولا تخبر أنك فضلت الكحل عليه ولا أنك فضلت الصوم على الأيام، ولكنك فضلت بعض الأيام على بعض....) و موضع الشاهد (أحب) يستدل بها على جواز رفع الاسم الظاهر.

ابن جني : استشهد ابن جني بالحديث، فكان كثيرا ما يستشهد به، إما في وسائل اللغة أو على توجيه قراءة، أو في التصريف والنحو، ومن ذلك استشهاده على كون القاء للاتباع في قول الله تعالى : (فضرب بينهم بسور له باب) . وقوله تعالى :(أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم (" ، وفي قولهم : (أنا الله لتصنعن كذا وكذا) ، خلافا للأخفش . يقول ابن جني في ذلك : (الوجه هنا غير زائدة ، وأن تكون للاتباع، لتعلق ما قبلها بما بعدها، وعلى هذا قول الرسول –صلى الله عليه وسلم – وقد قيل لما رئي وقد اجهد نفسه بالعبادة، يارسول الله أتفعل هذا وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ؟ فأجابهم (أفلا أكون عبدا شكور) (؟)"[1].

رابعا: نماذج تطبيقية لاستشهاد النحاة بالحديث

1- تذكير الفعل وتأنيثه مع الفاعل مجازي التأنيث

إذا كان الفاعل – وكذا نائبه – ظاهرا مؤنثاً حقيقي التأنيث ولم يُفْصل بينه وبين الفعل ولم يقصد به الجنس، وجب أن تلحق الفعل علامة التأنيث نحو: قامت هند، وذهبت فاطمة والأجود في هذه الحال إثبات علامة التانيت احتراما للفظ لأن العرب وضعت الكلمة على التأنيث.

[1] ينظر: فجال، محمود، الحديث النبوي في النحو العربي، دار أضواء السلف، الرياض، 2018.

وإذا كان الفاعل ظاهرا مجازئ التأنيث، جاز إثبات علامة التأنيث في الفعل وحذفها، نحو: طلعت الشمس، وطلع الشمس.

2- تذكير الفعل وتأنيثه مع الفاعل مجازي التأنيث

وقد جاء الوجهان في القرآن الكريم، فمما أنث فيه الفعل قول الله تعالى: (قَدْ جَاءَتْكُم بَيْنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ)، ومما حذفت منه علامة التأنيث قول الله تعالى: ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ من ربه)

3- تذكير الفعل وتأنيثه مع الفاعل مجازي التأنيث

وقد استشهد ابن الأثير، وابن فلاح لتأنيث الفعل مع المؤنث المجازي بقول النبي (حرمت عليكم الخمر)، وأروده ابن فلاح بلفظ: «حرمت عَلَيْكُمُ الْخَمْرَةُ»[1].

4- حذف الفاعل للتعظيم

استشهد جماعة من النحاة كابن مالك، وأبي حيان، وابن القيم، والسيوطي، بحذف الفاعل لغرض تعظيمه بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول بقول النبي (من ابتلي منكم بهذه الْقَاذُورَاتِ فَلْيَستتر) والشاهد فيه حذف الفاعل، والتقدير من ابتلاه الله والغرض هو تعظيمه بصون اسمه سبحانه وتعالى عن مقارنة اسم المفعول وهو (هذه القاذورات).

[1] ينظر: الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق، ط1 ، 1981.

الخاتمة:

إن دراسة الأحاديث النبوية من أي الأوجه كانت دراسة مباركة ماتعة مفيدة ؛ فالقول النبوي قول مؤيد من رب العزة والجلال ، حيث قال تعالى : ((وما ينطق عن الهوي)) ، وتوفرت له عليه الصلاة والسلام كثير من الأسباب التي أثرت في منطقه وكلامه، فتضمنت أحاديثه عليه الصلاة والسلام – الفصاحة اللغوية و مختلف الألوان البلاغية، وجمعت سمو اللفظ واللغة، مما جعلها تتربع على قمة البيان البشري. فتبارى أهل العلم واللغة والفن والبلاغة على وصفها والاقتباس منها ، فأغنت الدرس اللغوي بالألفاظ والتراكيب التي أخذت بالألباب وفتقت الأفهام بمعان لم تكن معروفة لدى العرب من قبل. وبالرغم من ذلك الثراء اللغوي، لم تتخذ الأحاديث النبوية منبعا للاستشهاد النحوي، فواضعو النحو الأوائل لم يعتمدوا على الاستشهاد بالأحاديث إلا ما تأكدوا من تواتره، وتشددوا في ذلك أي تشدد، ولم يصرحوا بمذهبهم نحوه ، لذا لم يهتم بالاستشهاد به المتأخرون فالحديث لم يتل مكانته في التقعيد النحوي خشية الوضع والضعف والعجمة، في حين أن كلام العرب المستشهد به لم يخل من الشواهد الشاذة والقليلة والنادرة، وأقوال الأحاد، وكثرفيه الوضع والضعف إذن فالخلل وارد فى شواهد اللغة، ليس حصرا على الحديث فقط لذا فاعتماد قبول الاستشهاد بالحديث أو ردة لابد أن يبنى على تخريجه ودراسة أسانيده واستقراء لغته وتتبع الفاظه.

المراجع:

الأنباري، أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، إسماعيل، تحقيق سعيد الأفغاني، الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، دارالفكر، بيروت، 2017.

ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، مطبعة دار الكتب، بيروت، 2007.

الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق، ط1 ، 1981 م.

الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، مطبعة أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2005.

الخطيب، محمد عجاج، أصول الحديث علومه ومصطلحاته، دار ابن حزم، بيروت، 2018.

سالم، صالح محمد، أصول النحو: دراسة في فكر الانباري، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2006.

العثيمين، محمد بن صلاح، شروح ألفية ابن مالك، مكتبة الرشد، ط1، 2013.

فجال، محمود، الحديث النبوي في النحو العربي، دار أضواء السلف، الرياض، 2018.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة:	1
أولا: موقف القدماء من الاستشهاد بالحديث:	2
ثانيا: موقف المحدثين من الاستشهاد بالحديث:	9
ثالثا: أشهر النحاة الذين استشهدوا بالحديث:	11
رابعا: نماذج تطبيقية لاستشهاد النحاة بالحديث	13
الخاتمة:	14
المراجع:	15